باب الزراعة والاقتصاد

بحث في التبغ وضرائبه

لمرسيل مصطفى الشهابي
مدير الاملاك بدمشق

﴿زراعته في الشام﴾ ليس موضوعات هذه المحاضرة البحث في الارض الصالحة للتبغ وكيفية بذر بزوره في المنبت ونقل النبات (الشتل) الى مستقرها وتهيئة التربة بالحرث والتسميد والبعد الذي يجب ان يترك بين النبات وكيف تزاد في الكوتين او تنقص اي يجعل التبغ ثقيلاً او خفيفاً وكيف يزداد الاحتراق في السيكارة او ينقص ثم كيف يجنى المحصول ومتى وكيف يجفف ويعالج حتى يختمر فأن هذه الابحاث المهمة توجد في كتب الزراعة وقد ذكرتها بايجاز في « كتاب الزراعة العلمية الحديثة » والذي يهمنا الآن هو معرفة اقاليم الشام التي يزرع التبغ فيها وهل تجود في تلك الاقاليم الاصناف التي عرفت بلذة دخانها كالاصناف التركية واشباهها ام لا . فاقاليم الشام من حيث زراعة التبغ على قسمين قسم يمكن زرعه فيه بلا اسقاء وآخر لا ينمو التبغ فيه مالم يسق

فالقسم الاول يقتصر على سواحل الشام والاقاليم القريبة من الساحل كجبال النصيرية ولبنان وفلسطين وجبل حلون ذلك ان الامطار فيها غزيرة فلا ينقص ارتفاعها في السنة على ٥٠٠ ملمتر وقد يزيد الى ٨٠٠ في بعض السنين عدا ان الهواء يكون رطباً لقرب البحر كما تكون الاندية كثيرة ولهذا يكون بالامكان زرع التبغ في البعل من الارض حيث يجد ذلك النبات الماء الكافي لنموه . اما القسم الثاني فهو عبارة عن سائر انحاء الشام ومنها السهول الداخلية وهي اهم اقاليم الشام واعظمها شأناً فهناك لا يوجد التبغ بلا اسقاء لقلة الامطار وجفاف الهواء . واجود التبغ في بلاد الشام هو الذي يحصل في جبال النصيرية كالكليمي والقاصوري والمهلوبي وبليه الدوراني في الباير والبوجاق وكرد طاغ والساحلي في اللاذقية واطرافها والبناني والعرني في لبنان وفلسطين والاسود وابو ريحه في اللاذقية وفي كفر سوسة من قرى دمشق . ويقدر معدل محصول اللاذقية وجبال النصيرية بمليون كيلوغرام من ورق التبغ الجاف وكذا معدل المحصول في لبنان . والذين اعتادوا تدخين التبغ التركي

كتبغ البلقان والباغرة والمصوني وينجه واشباهها لاسيما اذا كان صافياً لم يغش باضافة اصناف رديئة اليه يشركون على الفور الفرق الكبير بينهُ وبين اصناف التبغ الشامية. ذلك ان التبغ التركي يكون خفيفاً وذا لون اصفر ورائحة خصوصية دقيقة لاتري في معظم التبغ الذي يزرع في انحاء العالم. ولطالما تساءلنا مع كثير ممن يهتمون بهذه الامور الاقتصادية عن الاسباب التي تمنع حصول تبغ جيد في بلاد الشام يضاهي التبغ التركي بجودته ولماذا لا ينتج في بلادنا من بزور الاصناف البلقانية تبغ يساوي تبغ تلك البلاد في مقدار النيكوتين واللون والاحتراق والرائحة الزكية خاصة. ويجب ان نعترف بأن العلم لم يكشف بعدُ عن حقائق هذه الاسباب وكل مايمكننا ان نقوله هو ان لبلاد البلقان وشمالي الروم جملة مزايا من حيث حرارةُ الجو وهطولُ الامطار والريحُ والرطوبةُ ونوعُ التربة تجعل التبغ الذي ينتج فيها ممتازاً يفوق مثيله في باقي البلدان. ومن الغريب اننا اذا اخذنا اصنافاً مختلفة من الحنطة مثلاً وزرعناها في شتى الاقاليم حيث تختلف الاحداث الجوية كل الاختلاف ثم عمدنا الى محصول كلٍّ من هذه الاصناف فصنعنا منهُ خُبزاً فان طعم الخبز يكون واحداً تقريبا في الاصناف كلها ومن النادر جداً ان نجد شخصاً يتمكن من تفريق الاصناف بعضها عن بعض بسبب اختلاف طعم الخبز فقط. اما في التبغ فالامر على عكس ذلك فاننا لو زرعنا بزوراً من صنف واحد ولكن في اقليمين مختلفين وتعهدنا نبتات كل صنف — بالعناية نفسها من حيث جعلُ بناء التربة واحداً وتهيئةُ الارض والمسافةُ بين النبتات والتسميدُ والاسقاء والعزق والحني ومعالجة الاوراق الى آخرما هنالك من الاعمال الزراعية والصناعية فان المحصول لا يكون واحداً في خصائصه بل يكون لكل اقليم تبغ يختلف عن تبغ الاقليم الثاني بالرائحة واللون والاحتراق. وكل من يدخن يستطيع ان يفرق بسهولة تبغ الاقليم الاول عن تبغ الاقليم الثاني. ولهذه الاسباب نجد ان التبغ البلقاني والتركي لا يجود في بلاد الشام اي ان هذه البلاد ليست صالحة لانتاج تبغ يضاهي بجودته تبغ البلقان والروم لان عامل الجو والتربة ليس كفيلاً بذلك ومع هذا فان التبغ الذي تنميهُ تربتنا يمكن تجويده حتى يصير مقبولاً في الجملة ومتى اعتاد الانسان تدخينه يستغني به عن التبغ التركي

﴿ طرائق جباية رسومه ﴾ قلت ان الحكومات في انحاء العالم لما ايقنت بعدم الفائدة من اضطهاد المدخنين رأت ان من الحكمة السماح باستعمال التبغ على ان يكون من وراء ذلك مورد مهم يغتذي به بيت المال ولهذا نجد معظم حكومات العالم تجبي من التبغ على اشكال شتى ضرائب عظيمة جداً وهي تبرر عملها بكون التبغ لايعد من حاجات الانسان المبرمة وكل من لايريد دفع هذه الضرائب عليهِ بأن يقلع عن عادة التدخين. وفوق ذلك

لما كان الافراط باستعمال التبغ يضر بصحة مستعمليه فان ثقل الضريبة يدعو الى التقليل منهُ والدول على قسمين قسم احتكر زراعة التبغ وصناعتهُ وتجارتهُ وآخر ترك للشعب حرية التصرف بهذه الامور. فمن القسم الاول فرنسه وأوستريه واسبانيا والبرتقال ورومانية ويوغوسلافية والدولة العثمانية. ومن القسم الثاني انكلترة والمانيا وبلجيكة وهولاندة ومصر وغيرها. ففي فرنسة احتكرت الحكومة زراعة التبغ وتجارتهُ منذ ايام نابليون سنة ١٨١٠ ولا تزال على ذلك الى اليوم ولديها مصلحة واسعة من مصالح الحكومة تسمى « المديرية العامة لحصر الدخان » وهي تابعة لوزارة المالية. وهذه المديرية هي التي تأذن للفلاحين بزرع التبغ وتراقب النبات طيلة حياته وتشتريه من الفلاحين بعد ان ينضج لقاء اثمان تقطعها وزارة المالية وهي التي تبتاع التبغ الاجنبي لخلطهِ ببتبغ البلاد وتنظر في اعمال المعامل التي تصنع فيها السيكارات وسائر ما يصنع من ورق هذا النبات كما تنظر في فتح الدكاكين التي تباع تلك المصنوعات فيها. اما من الوجهة المالية فان ادارة الضرائب غير المباشرة هي التي تهتم بأمر البيع واستيفاء اثمان المبيعات

واحتكار اوستريه للتبغ يرجع الى اكثر من قرنين وقد كانت الحكومة باعت حقها من شركة تدعى شركة حصر الدخان كما كانت الحال عليهِ في الدولة العثمانية اوكما هي الحالة عليهِ في سورية في زمننا هذا. ثم في سنة ١٨٧٣ اخذت تلك الدولة على عاتقها امر النظر في شئون زراعة التبغ وتجارتهِ. وفي سنة ١٨٥٠ امتد الاحتكار الى حكومة المجر ولما رأت تلك الحكومة شدة مقاومة الزراع والتجار سمحت لكل زارع بمائتي متر مربع من الارض يزرعها تبغاً لحسابهِ. واحتكرت دولة ايطالية التبغ سنة ١٨٦٩ فباعت الامتياز بادئ بدء من شركة ثم انتزعتهُ منها سنة ١٨٨٣ واستمرت التبغ مباشرة. اما اسبانية فقد سارت على عكس الدولتين المذكورتين فهي قد احتكرت التبغ مباشرة ثم رأت نفسها غير قادرة على ضبطهِ فمنحت احدى الشركات امتيازاً بحصره

وتجارة التبغ ومصنوعاتهِ حرة في انكلترة لكن زراعتهُ ممنوعة وكل من يزرعهُ يكون عرضة لضبط المحصول عدا انهُ يغرم غرامة فاحشة. ولكن لافراد الشعب حرية ادخال ورق التبغ والسيكارات من البلاد الاجنبية وحرية تأسيس معامل لصنع السيكارات وفتح دكاكين دون ان تراقبهم الحكومة البتة. وتكون فائدة الدولة في استيفاء ضريبة كمركية على ورق التبغ او على مصنوعاتهِ عند ما تدخل البلاد الانكليزية. وهذه الطريقة هي كما ترون سهلة لا تكلف الحكومة نفقات طائلة في سبيل مراقبة زرع التبغ وصنع السيكارات وبيعها كما هي الحال في الدول التي احتكرت هذه الامور. ويفيد انكلترا ان تكون الطريقة المذكورة

منعة لأنها جزائر يصعب على المصدرين ادخال التبغ اليها بدون ان يصطدموا بعيان المكس اما الدول التي يسهل اجتياز حدودها فانها تخسر خسارات عظيمة اذا لجأت الى هذه الطريقة

وزراعة التبغ حرة في المانية وكذا صناعة السيكارات وبيعها . والحكومة تستوفي ضريبة عن زروع التبغ إما بنسبة وزن المحصول او بنسبة الساحة المزروعة . وتستوفي ايضاً المكس عن ورق التبغ والمصنوعات التي تدخل البلاد الالمانية . وفي انروسية ترى ان زراعة هذا النبات وصناعة مصنوعاته والاتجار بها هي حرة ايضاً والحكومة تستوفي المكس عما يُشترى من البلاد الاجنبية كما تستوفي ضريبة تسمى «بابدرول» عما يصنع في البلاد الروسية وهذه الضريبة تستوفيها الحكومة على الشكل الآتي وهو انها تضطر اصحاب معامل التبغ والسيكارات على وضع مصنوعاتهم في غُلُف تبيعهم اياها ويكون ثمنها عبارة عن ضريبة نسبية تتبدل حسب اثمان تلك المصنوعات

اما في الدولة العثمانية (وهي التي يهمنا البحث فيها اكثر من سائر الدول) فأن احتكار التبغ ومصنوعاته بدأ في سنة ١٨٨٤ ميلادية او سنة ١٣٠٠ رومية اذ منحت الدولة احدى الشركات الدولية امتيازاً بحصر التبغ لمدة ثلاثين سنة ثم مددتها حكومة الاتحاديين ١٥ سنة فصارت مدة الامتياز تنتهي في ١٤ نيسان (ابريل) من السنة الحاضرة. لكنه بعد ان سُلخت البلدان الغربية عن الدولة العثمانية على اثر الحرب الكبرى وضعت حكومات فلسطين والعراق وشرقي الاردن الاعتراف ببقاء امتياز الشركة المذكورة كما الفته تركيا نفسها في بلادها . وكل هذه الحكومات اطلقت الحرية في زراعة التبغ واخذت تستوفي المكس عن تبغ البلاد الاجنبية وضريبة على محصول التبغ الذي يزرع في ديارها . اما في سورية ولبنان فدخلت سلطة شركة حصر التبغ كما كانت ايام الدولة العثمانية وصدر اخيراً قرار من المفوضية العليا الفرنسية بتمديد مدة الامتياز ثلاثة اشهر اي الى ١٤ تموز (يوليو) سنة ١٩٢٩ ريثما يُبتُّ في السياسة التي يجب اتخاذها تجاه زراعة التبغ وصناعة السيكارات والاتجار بها في سورية ولبنان

واهم شروط هذه الشركة تحتكر صناعة السيكارات وتجارتها في البلاد العثمانية لقاء مبلغ سنوي تدفعه الحكومة وتمنع زراعة التبغ الا في بعض الولايات والألوية التي تجود زراعته فيها . وقد كانت ولايات الشام وحلب وبيروت ولواء القدس من جملة الاماكن التي لا يجوز زرعه فيها ماعدا اللاذقية وجبلة وصهيون وصيدا وصور وبأمكان اصحاب التبغ الذي ينتج في البلاد العثمانية ان يبيعوه على عهدتهم في الديار الاجنبية لكنهم يمنعون عن الاتجار به في داخل البلاد وهم اذن مضطرون الى بيعه من شركة الريجي دون غيرها لقاء اثمان تحددها كما تشاء . وتدعي الشركة ان تلك الاثمان تكون عادلة في الجملة ولكن شتان بينها وبين

محصول التبغ الأهلي في الاسواق التجارية . وهذا الفرق بين المبلغ الذي تفرضه الشركة على ارباب زراعة التبغ ثمناً لمحصولهم وبين الثمن الذي يباع به ذلك المحصول في السوق التجاري هو السبب الأعظم لوجود أناس اتخذوا بيع الدخان خلسة مهنة لهم وصاروا يصطدمون من حين الى آخر مع محافظي الشركة وعمالها حتى سالت الدماء مراراً عديدة وحتى صار عدد القتلى في الدولة العثمانية السابقة منذ منحت الشركة امتيازها الى اليوم يعد بالالوف . ولا يستغربن احدٌ ان تسوء الحال الى هذا الحد وان يخاطر عدد عظيم من افراد الشعب بحياتهم واموالهم في سبيل بيع التبغ خفيةً ذلك ان الفرق بين الثمن الذي تشتري به الشركة التبغ والثمن الذي تبيعه به هو عظيم جداً قد يبلغ ٩٠٠ — ١٠٠٠ في المائة احياناً مثاله ان الشركة تدفع اليوم الى الفلاحين في اللاذقية وجبال النصيرية ٤٠ — ٥٠ قرشاً سورياً ثمناً متوسطاً للكيلو غرام الواحد من ورق التبغ الجاف على حين ان الورق نفسه يباع في الاسواق التجارية خفيةً بخمسة مجيديات اوستة اي بخمسة امثال الثمن الذي تدفعه الشركة الى الزراع تقريباً فمن البديهي اذن ان يكون عدد المتصدين للبيع الخفي كبيراً وان يشاركهم بعض باعة التبغ الرسمي في عملهم لأن تلك الشركة لا تمنحهم من ارباح ما يبيعونهُ من التبغ والسيكارات سوى ٩ في المائة من اثمانها ومن يمكنهُ ان يكتفي اليوم بهذا الربح الضئيل لا سيما اذا كان عليه نفقات كبيرة يضطر الى انفاقها واذا كان دكانه في مكان يقل به المشترون . وتقول شركة حصر الدخان انهُ لا يمكنها شراء تبغ البلاد الشامية بأكثر من الاثمان التي تباعه بها اليوم لأن ثمن الكيلو غرام الواحد من التبغ التركي الجيد لا يساوي في الجملة اكثر من ليرة سورية وهو الثمن الذي تشتريه به وتبغ لبنان واللاذقية واطرافها هو برأيها غير مرغوب فيه في بلاد الشام وقد اعتاد الشاميون تدخين تبغ الشركة المركب في مجموعهِ من ٣٠ في المائة من تبغ اللاذقية وجبل النصيرية و ٧٠ في المائة من التبغ التركي فلا يجوز ان تدفع للفلاح الشامي ثمناً كبيراً لتبغه الرديء مع العلم بأن التبغ التركي يفوقهُ كثيراً بلذة دخانه . وتقول انها اذا جعلت ثمن تبغ اللاذقية ولبنان كبيراً تزداد زراعته وتضطر الشركة الى شراء كل المحصول دون ان يكون بامكانها تصريفه لأن الشام اعتاد تدخين التبغ التركي في المقادير التي تبيعه الشركة اياها اما البلاد الاجنبية فهي لا تلتذ بتبغ اللاذقية ولبنان

يتضح مما ذكرت ان محاكمة شركة الريجي للمسئلة على هذا المنوال تدعو الى تشجيع زراعة التبغ في بلاد الشام لا سيما في سواحلها حيث تجود زراعته دون اسقاء . ومما لا ريب فيه انه لو كان بيت المال واحداً في سورية ولبنان وجبال النصيرية لكانت اصلح طريقة لاستيفاء رسوم التبغ هو ان تجعل زراعته وتجارته وصناعة السيكارات منه حرة وان تستوفي

الحكومة ضريبة على محصول التبغ البلدي ومكساً على ما ينقل الى البلاد من التبغ الاجنبي اما في الحالة الحاضرة فالبلغاريون وسكان اللاذقية وجبال التصيرية يرون ان من فائدة الشعب والحكومة معاً ان تطلق حرية زرع هذا النبات وحرية الاتجار به على الوجه المذكور. وفي سورية الداخلية ينقسم اصحاب الرأي قسمين فمنهم من يرى ان حرية زراعة التبغ وتجارته تدعو الى رفع الشعب ارباح مهمة هو في حاجة اليها لينتعش اقتصادياً وقسم يرى ان شدة الحرية تسبب ضياع مبالغ طائلة على بيت المال لأنهُ من الصعب على الحكومة ان تتمكن من ضبط حدودها الواسعة لاستيفاء المكس عما يُنقل الى الداخل من تبغ لبنان واللاذقية والديار الاجنبية. واذا اتُّبع رأي الفريق الثاني يكون امام الحكومة احدى طريقتين وهما اما احتكار زراعة التبغ وتجارته مباشرة على ان تنشىء مصلحة لهذا الغرض كما في فرنسة وغيرها واما منح امتياز بذلك لأحدى الشركات لقاء مبالغ معينة تدفع الى بيت المال على ان تكون الشروط غير مضرة بأرباب الزراعة بل داعية لتوسيع زراعة التبغ في هذا البلاد

فالطريقة الأولى تكلف الحكومة نفقات طائلة عدا ان الحكومات قلما تكون صالحة لأعمال الاحتكار من الوجهة الاقتصادية وهي قد تكون اشد وطأة على اصحاب التبغ من الشركات بما لديها من الوسائل كالشرطة والدرك. اما الطريقة الثانية وهي الحكرة بواسطة الشركات فانها طريقة انفع لبيت المال نفعها في الوقت نفسه انفع للأجانب اذا كان اصحاب اسهم الشركات من غير ابناء البلاد. ومهما تكن الطريقة التي تتبع فمن الضروري ان ترتكز قاعدة اقتصادية مهمة وهي توسيع زراعة التبغ في بلاد الشام حتى يبقى مقدار التبغ التركي الذي ندخله الى ادنى حد مستطاع فنحن ندخن اليوم في داخل الشام وحده نحو مليون ومائة الف كيلو غرام من التبغ التركي سنوياً وثمن هذا المقدار يذهب من جيوبنا ضياعاً. وندخن اربعمائة الف كيلو غرام من تبغ اللاذقية وجبال التصيرية بواسطة شركة الريجي ونحو مليون كيلو غرام من تبغ تلك المنطقة مع تبغ لبنان وهذا المقدار الاخير يباع خفية

ويكون توسيع زراعة التبغ على الصورة الآتية وهي اذا اطلقت حرية زراعة ذلك النبات وتجارته يجب ان تكون الضريبة على محصول الشام صغيرة بمكس المكس على ما يدخل من البلاد الاجنبية. اما اذا اتبعت طريقة الاحتكار فمن الواجب تقدير اثمان رابحة لمحصول الشام الذي تبتاعهُ الحكومة او شركة تحتكر من ارباب الزراعة وان تقدر هذه الاثمان بواسطة رجال لا ينتمون الى الحكومة ولا الى الشركة. ثم يجب ان يقلل الشراء من التبغ الأجنبي حتى يعتاد ابناء الشام تدخين التبغ الذي تُنتجه بلادهم. فنتمنى ان يوفق المحافظون لقضية الريجي الى ضمانة فائدة بيت المال من جهة وفائدة ارباب زراعة التبغ وتجارته من جهة ثانية والسلام

بنك التسويات الدولي

أهم النتائج التي اسفر عنها مؤتمر الخبراء الذي انعقد هذا العام انشاء هذا البنك . فكل المقترحات الاخرى ليست جديدة بل هي تعديلات لمشروع داوز في حين ان مشروع انشاء البنك هو المقترح الوحيد الذي يصح تسميته بالجديد. ولذلك لفت اليه الانظار وينتظر ان يكون عاملاً قوياً في انشاء تعاون دولي مالي . ولم يبق على الخبراء الا تقديم اقتراحاتهم فيما يتعلق بدقائق المسألة للجري عليها عند اجراء التسوية . وكانت أول خطوة تصح باتخاذها انشاء اللجنة الخاصة بالتعويضات لأنها اظهرت تحاملاً على المانيا والقت على عاتقها مسئولية وقوع الحرب وقررت ان من الواجب الزامها بالتعويض . وسيكون البنك الجديد بعيداً عن السياسة وينحصر عمله في المبالغ السنوية التي تسددها المانيا ثم توزيع ما تجمع على الدول المستحقة . كذلك سيكون من مهمة البنك تسليم البضائع التي وافقت المانيا على تقديمها لمدة عشر سنوات للحلفاء كجزء من التعويض

وقد يتساءل البعض عن السبب في انشاء بنك للقيام باعمال من السهل انهاؤها بين المانيا واعدائها السابقين مباشرة. والجواب ان تجارب الاعوام السالفة اوحت بوجوب انشاء هيئة مستقلة تخلي المانيا تدريجاً من اتتبعة وتوفر عليها عملية التوزيع . ومن السهل تفهم الفائدة التي تنتج من وجود وسيط لا صبغة سياسية له لانهاء هذا الامر الذي قد يؤدي الى سوء تفاهم بلا موجب. فقد كانت الفكرة في البدء موجهة الى انشاء مجلس اثناء لادارة موضوع دفع التعويضات ولكن اتضح بعد ذلك ان الحكمة تقضي بانشاء بنك ليكون رابطة دولية اقتصادية لعلهُ يحقق الحلم الذي طالما تجلى لكثيرين من الساسة

كانت البنوك التابعة لمختلف الدول قبل الحرب غير مرتبطة بعضها ببعض وكان يقوم بعملية الاتصال بينها افراد من كبار الماليين ولما كانت الحركة المالية بعد الحرب تستدعي ايجاد بنك مركزي ليقوم بعمليات التصفية فقد اقترح بعضهم في مؤتمر جنوى عام ١٩٢٢ وجوب اجتماع رؤساء البنوك التي تصدر البنكنوت بين آن وآخر ولكن لم يوضع هذا الاقتراح موضع العمل طيلة هذه المدة في حين ان التعاون الاقتصادي بين الدول اصبح محسوساً ولم حدوثه بصفة غير رسمية وعلى يد بضعة افراد . فمن الطبيعي ان يحاول رجال المال تنظيم هذا التعاون بعد أن أحسَّ العالم أجمع بوجوبه. ومن الفوائد المنتظرة من انشاء هذا البنك مدّه البنوك بقروض وقت الحاجة . وهناك عمليات دولية كثيرة يسهل اجراؤها عن طريقه لذلك فيكون من السهل تنظيم حركة الذهب واقلال الكمية المتداولة منهُ بواسطته ولهُ

فوائد ثانوية لابدَّ ان تنتج عن ايجاد اداة مالية دولية. لذلك رحب المشتغلون بالامور المالية بالبنك الذي طرحهُ للبحث مشروع يونغ

وسيكون لمجلس ادارة هذا البنك الحق في اجراء تعديلات في لائحته الداخلية حتى لا توضع هيأته الادارية تحت رحمة تشريع اية دولة من الدول أو تحت رحمة تشريع مقتطل توجده هيئة دولية تحاول تطبيق ما تراه في صالحها. واما الضمان فقائم على ان اعضاء المجلس سيكونون من غير الساسة المشتغلين بالشؤون الاقتصادية ولن تعين الحكومات المديرين حتى لا تتبع عند اختيارهم فكرة سياسية او وطنية. وكذلك لن يمثل هؤلاء المديرين هيئات ذات مصالح خاصة تعرضها على اجتناء الربح لأن المهم هو ان يكون رائد مجلس المديرين خدمة السلام العام والصالح العام قبل كل شيء. ولذلك اقترح ان يمثل هؤلاء المديرون بنوك الاصدار في مختلف الممالك فهذه البنوك هي اقلُّ تأثراً بالسياسة وأقل اهتماماً بالربح من غيرها من الهيئات. وأظهر المشروع وجوب وجود سبعة رؤساء للبنوك المركزية الخاصة بالدول السبع المتصلة بالمشروع وهي فرنسا والمانيا وبريطانيا وبلجيكا وإيطاليا واليابان والولايات المتحدة ولما كان اجتماع هؤلاء الرؤساء بين آن وآخر متعذراً اقترح ان يعين كل رئيس منهم وكيلاً عنهُ ليقوم بهذه العملية

ومن ضمن المقترحات انهُ يصح لبنك فرنسا وبنك المانيا انتخاب عضو جديد عند حلول ميعاد تسليم سنويات التعويضات الالمانية وذلك للمساعدة على التوزيع وأيضاً للاشراف على التسلُّم والتسليم فيكون مجلس المديرين والحالة هذه مكوّناً من اربعة عشر عضواً (يضاف اليهما عضوان عند الحاجة) ولكن يصح ان يزيد عدد اعضاء هذا المجلس اذا وافقت بنوك الاصدار الموجودة في الممالك الاخرى على الاشتراك في البنك ولن تكون الزيادة اكثر من تسعة مديرين جدد ينتخبهم الاربعة عشر عضواً من قائمة تحوي اسماء مرشحي بنوك الاصدار التي ستشترك في مشروع البنك. وبذلك لن يزيد مجلس المديرين عن ٢٣ (او ٢٥) مديراً يكون لهم سلطة مطلقة ولهم حق تعيين الموظفين واصدار القرارات وتعديل النظام

وستكون مدة التعيين خمس سنوات تنتهي بمدها مدة الخمس بالتتابع لكن يصح اعادة انتخاب من انتهت مدتهُ ثانية. اما الذي يضع نظام البنك مبدئيًّا فهي لجنة تنتخبها بنوك الاصدار للدول السبع ويمثل كل بنك عضوان واذا لم يتيسر لبنك انتخاب عضوين يصح لبقية الاعضاء انتخاب شخصين من المملكة التي يعجز بنكها عن الانتخاب

وسيكون رأس مال البنك عند التأسيس ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠ دولار سيدفع منه ٢٥٠٠٠٠٠٠٠ دولار فقط ولكن ستكون الاسهم مسئولة عن القيمة التي لا تدفع وستكون قيمة السهم واحدة في مختلف الممالك السبع وستجري عملية الاكتتاب بواسطة بنوك الاصدار فيها. واذا ما

انضمت ممالك اخرى سيكون نصيب ممالك الاصلية ٥٥ ٪ من الاسهم ولن يكون للسهم حق في التصويت بل سينتقل حق التصويت الى بنوك الاصدار الممثلة للمملكة التابع لها حامل السهم (مع ملاحظة نسبة ٥٥ ٪) فوائد هذه لن يكون للساهمين عمل الا الاستمتار

ولن تزيد الفوائد التي ستدفع على الاسهم عن ١٢ ٪ بأي حال وسيضاف ما يبقى الى احتياطي البنك والى احتياطات بنوك الاصدار التابعة للدول الداخلة في الموضوع ما عدا المانيا وسيقتطع ٧٥ ٪ من الارباح لهذه الغاية واما الباقي وهو ٢٥ ٪ فتضاف لحساب المانيا لتسديد المطلوب منها في السنوات التالية بشرط ان تودع المانيا في البنك المذكور مبلغ ٤٠٠٠٠٠٠٠٠ مارك ذهب بفائدة لمدة طويلة

وللبنك الحق في قبول الودائع وفي الاقراض وفي الاستثمار وبالاختصار في عمل كل ما تعمله بنوك الاصدار عادة ولكن لا يسمح له بالطبع باصدار بنكنوت باسمه وسيطلب منه انشاء احتياطيات مشابهة لتلك التي يحتفظ بها بنك الاصدار ولان البنك سيعاون على اقلال كمية الذهب المتداول سيلزم على الاحتفاظ بجملة احتياطياته ذهباً وعليه ان يحتفظ بما قيمته ٤٠ ٪ من الودائع عن ١٥ يوماً او اقل اما عن الودائع لمدة تزيد عن ١٥ يوماً فعليه ان يحتفظ بما قيمته ٢٥ ٪ منها . سيقول البعض ان انشاء هذا البنك سيخلق مزاحماً لغيره من البنوك ولكن اساس الفكرة هو ان لا يزاحم لان هذه المزاحمة تضر الفكرة ذاتها وكذلك سيحتم على البنك ان لا يتعامل في السوق المالي في اي بلد كان الا بعد موافقة بنك الاصدار التابع لهذا البلد اضف الى ما سبق ان مديري بنك التسويات يمثلون البلدان المذكورة وسيكونون دائماً على اتصال بهِ وبالطبع سيعارضون كل محاولة ترمي الى الضغط على سوقهم المالية

اذن فللبنك المقترح انشاءه مرميان احدهما اساسي وهو توزيع التعويضات الالمانية وأهم فائدة تنتج من قيامه بهذه المهمة هو نقل مسألة التعويضات من ايدي الساسة الى ايدي الماليين الاكثر ميولاً من الساسة للاصطباغ بالصبغة الدولية وبذلك تمحي روح العناد. كذلك في حالة اضطرار المانيا الى عدم تسديد كل المطلوب منها يبدي مجلس المديرين حكمه ويتلافى هذا التقصير باصدار سندات مضمونة من الحكومة الالمانية (قصيرة الأجل)

وأما المرمى الآخر فهو تنظيم اجتماعات لممثلي بنوك الاصدار لحل المسائل المالية الدولية العويصة في جو هادىء ليتيسر ايجاد دواء لأدوائها وكذلك سيعمل البنك على تقوية الرابطة المالية بين الدول ويمحي الغيرة التي كثيراً ما منعت الدول من مساعدة بعضها البعض في الملمات الأمر الذي نتجت عنهُ كوارث دولية عديدة

عمر عنايت

معرض الصناعة الوطنية بدمشق

لا ينمو الكائن الحي نمواً صحيحاً تكتمل فيه اسباب القوة والجمال الا اذا كان يملك في كيانه قوة حيوية تمكنه من تناول عناصر الحياة من جوه وأرضه ليحولها دماً وغضروفاً وعضلاً او عصيراً وورقاً وثمراً . اما انهُ يعتمد الى الدم يقدمهُ حيّ قويّ شفقة واحساناً او الى جلد يؤخذ من غير الكائن نفسه فأمر لا يلجأ اليهِ الا في حالة مريض قد اشرف

ولقد اثبت الفلاسفة من افلاطون الى سبنسر ان الأمة كائن حيّ فما يلزم للكائن الحيّ من اسباب النمو وعناصر الحياة يلزم لها . انها لا تكون قوية الا اذا توافر لها في جوّها وأرضها ونفوس ابنائها وعزائمهم عناصر النموّ الحيوي الصحيح لكي تبقى حية على الدهر ترد عنها العوادي قوى العزم والتوليد والابداع الكامنة في كيانها . والنموّ لا يكون صحيحاً الا اذا جاء من الداخل . فكرة الثلج التي تتضخم وهي تتدحرج من قمة جبل مكسوّ بالثلج تنمو ولكن نموّها خارجي ، وهو غير النموّ الحيوي الصحيح في الأحياء والامم . ولكن البزرة الصغيرة التي تطمر في التربة الصالحة تستمد منها عناصر الغذاء تنمو ونموّها حيوي لأنها تحول كل عنصر من عناصر الهواء والتراب الى مادة حية هي مادتها

لذلك اخذتنا نشوة من السرور الذي يعجز القلم عن وصفه حين هبطنا باصة الأمويين وزرنا معرض صناعاتها الوطنية فدهشنا لما رأيناهُ فيهِ من آثار الدقة والاتقان في مختلف الصناعات — من صناعات المنسوجات الحريرية الى صناعة الجلود الى صناعات المفروشات الخشبية — وهي تضاهي ابدع ما شاهدتهُ في الغرب دقة في الصنع ورخصاً في الثمن وان نقصت منهُ استكمال عناصر الذوق الفني — الى صناعة الادوات النحاسية التي اشتهرت بها دمشق الى صناعات الخزف « السيرمايك » . ولا ننسى صناعة المنسوجات الصوفية فانها على حداثتها تبشر بمستقبل باهر . سررنا بآثار الاتقان هذه لانها تدل على ظواهر النمو الحيوي الصحيح الذي تجري صهباؤه في عروق الامة السورية الكريمة ، هذه الامة التي لم تفقدها محن النهضة السياسية عن القيام بنهضة صناعية لا بد منها لكل استقلال يستحق ان يدعى كذلك . فكل بلاد لا تستطيع ان تخرج لشعبها جانباً مما يحتاج اليهِ ليستغني عن بعض الوارد اليهِ من الخارج وليسد بهِ الدين الذي يترا كم عليهِ بسبب هذه الواردات للبلاد سائرة الى الافلاس ، والاستبداد الاقتصادي في هذا العصر شر انواع الاستبداد وركنها الاقوى.

لم نسرّ هنا بآثار الاتقان البادية في معرض الصناعات لانا لم نشاهد مثيلها او ما يفوقها في معارض الغرب ولكن شاهدتها اثارت شعور الرجل الذي يرى بين يديهِ كائناً يتعهده بعنايتهِ ويقطر عليهِ دم قلبهِ لانهُ موقن انهُ سائر في طريق النمو الى مرتبة الكمال